العدد (1896) السنة الثامنة - الأربعاء (1) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

اختصارا للوقت وحفاظا على سرية المعلومات

مكاتب التحقيق في الكـرخ والرصافة.. تجربة تحصد نجاحاتها

لم يعد تكدس القضايا على مكاتب في ادراج مراكز الشرطة بالهم الكبير، فالقائمون على استلام الشكاوى من المواطنين ينزعجون من كثرة القضايا التي تنتظر كثيرا على مكاتبهم من دون ان تتحول الى قاضي التحقيق، بالمقابل المواطنون يشكون من بطء الاجراءات القانونية في تحويل قضاياهم ما يفتح الباب امام الفساد الاداري و تقديم الرشاوى وتضليل الاجراءات القانونية، فكم من الخروقات قد حدثت بسبب تأخر تحويل القضايا الى التحقيق، ولكن بموجب أمر قضائي صادر من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى تم افتتاح مكاتب التحقيق في عموم البلاد من اجل تسهيل سير معاملات المواطنين وسرعة انجازها، ولمعرفة تفاصيل أكثر عن الموضوع كانت لـ"المدى" جولة في مكتب التحقيق القضائي في الكرخ باعتبار أن مكتبي الكرخ و الرصافة كانا التجربة الأولى في هذا المجال.

تحقيق /إيناس جبار

بداية تشكيل المكتب

القاضي شهاب احمد العزاوي يذكر ان افتتاح المكتب تم بتاريخ ٢/٥/ ٢٠١٠، ويتشكل من قاض واحد أو أكثر وعضو ادعاء عام ومحقق واحد أو أكثر حسب الحاجة أو حجم العمل ، وتابع قائلا " أن الغاية من إنشائه هي رفع العبء عن كاهل المواطن عند مراجعته مراكز الشرطة، فبعد أن يتلقى المكتب الشكاوى مباشرة من قبل المواطنين يتخذ الإجراءات القانونية الفورية وانجاز التحقيق واتخاذ القرار بإحالة المتهمين إلى المحكمة الجزائية المختصة أو الإفراج عنهم في حالة عدم توفر الأدلة "، وفي السابق كانت محاكم التحقيق تحيل أوراق الدعوى إلى ضابط التحقيق، بينما الان تحيلها إلى المحقق القضائي في مكتب التحقيق، ويضيف "بعد تشكيل المكتب أصبح مركز الشرطة جهازاً تنفيذياً، ينفذ أوامر إلقاء القبض والاستدعاء والشهود".

سير العمل و اجراءته

ويوضح القاضي "العزاوي" عند إحالة الأوراق التحقيقية للمكتب من قبل محاكم التحقيق تتم الإجراءات في الداخل، بإشراف مباشر من قبل قاضي التحقيق في المكتب، وفيما يخص المحققين يتابع قائلا " المحقق شخص لديه شهادة تخصصية من كلية القانون أو معهد إدارة عدلية وبعضهم الحق في دورات (محقق) من قبل المعهد القضائي، بذلك تكون لديه خبرة في مجال العمل"، ومن المزايا و الأهداف الاخرى للمكتب كما يذكرها القاضي "العزاوي" اختصار للوقت الذي غالبا ما كان يضيع في كثرة قضايا المراكز أو تكليف الضباط بواجبات رسمية كالمتابعة وغيرها من التكليفات التي تعيق سير عملية التحقيق بالاضافة الى ان التحقيق بالمكتب له ضمانات للمتهم ، لا يتعرض للضرب و المعاملة القاسية و لا يمكن انتزاع اعتراف منه بالقوة.

القضايا المعالجة

وعن القضايا التي يختص المكتب بمعالجتها، يشير "العزاوي" الى ان المكتب يختص بالقضايا المحلية مثل القتل (المتعمد وغير المتعمد) السرقات،جرائم الاحتيال، خيانة الأمانة، المشاجرات بأنواعها، والإرهاب لايدخل ضمن اختصاصنا، ويؤكد " تردنا طلبات بتحريك الدعوى وعلى وفقها يتم تسلسل الإجراءات ، وتكون بمعدل (٥٠) قضية يوميا لكل قاض كحد ادنى، ومنذ تاريخ افتتاح المكتب أنجزنا (٣٨٨٣) معاملة.

وفيما يتعلق بدور الادعاء العام في هذه المكاتب، تذكر نائبة المدعي العام "مي عبد الكاظم"، وعضو الادعاء العام في مكتب تحقيق الكرخ،"ان واجب الادعاء العام هو تدقيق ومراقبة قرارات المكتب وبيان مدى مطابقتها مع القانون من عدمه فإذا لم تستوف يعترض الادعاء ويميز القرار لدى محكمة جنايات الكرخ وبالنسبة لباقي المكاتب لمحكمة الجنايات التابع لها المكتب.

وللمحققين عمل اخر، حيث يقول المحقق "باسم علي عبد الكريم"، "يوجد مع كل قاض في المكتب محقق أو أكثر حسب متطلبات العمل يقوم بتنفيذ أوامر القاضي أثناء سير التحقيقات وتدوين أقوال ذوي العلاقة وإكمال الإجراءات المتبعة إثناء التحقيق"، ويضيف قائلا " افتتح مجلس القضاء مكتبين للتحقيق القضائي احدهما مكتبنا التابع لاستئناف الكرخ والآخر تابع لاستئناف الرصافة كتجربة أولية للعملية، مكتبنا يقع في المحكمة الموجودة في منطقة الكاظمية لذا فهو يغطي مراكز الكاظمية، الحرية، وشاطئ التاجي، ونحن ننظر في القضايا التابعة للاختصاص المكاني فقط، وكذلك الحال بالنسبة لمكتب الرصافة يغطي المناطق التابعة له ،اما بالنسبة لباقي المناطق التي لا تخضع للقاعدة المكانية مثل منطقة الشعلة فمازالت تسير بالإجراءات السابقة التي يحول بها القاضي الأوراق إلى ضابط المركز وتسير وفق الآلية القديمة، وإذا أردنا تغطية باقي المناطق نحتاج إلى كادر متخصص من المحققين القضائيين لتعزيز القدرة على التغطية، ويشير قائلا: أنها تجربة ناجحة بتقديري، على وفق ما لمسناه من سرعة نسبية في انجاز المعاملات وتخفيف العبء على المواطن ومراكز الشرطة في الوقت نفسه.

معوقات واقتراحات

ويقول القاضي "العزاوي" ان للعمل معوقات تحول دون تحقيق اهدافنا المرجوة من وراء هذه المكاتب، "نعاني من مشكلة عدم توفر خطوط هاتف للاتصال مع المحكمة وفي أحيان كثيرة لا نستطيع الاتصال عن طريق الشبكات المحلية، لذلك نأمل بتوفير خط للاتصال"، ويشير الى مشكلة أخرى تواجههم، و هي عدم توفر سيارات تقلهم إثناء المتابعة ويعتمدون في هذه الحالات على السيارة التي يوفرها مركز الشرطة.

الكثير من المختصين في المجال القانوني ابدوا ارتياحهم لخطوة المجلس بفتح المكاتب التحقيقية التي ساهمت كثيرا في تجاوز حواجز كانت تعيق المواطن في أول الأمر ونهايته، وأيضا سير عمليات التحقيق بصيغة مهنية بحتة وتكفل عدم تعرض بعض الموقوفين إلى التعذيب أو الاضطهاد الحاصل في بعض المراكز، واجمع المختصون ذوو العلاقة على أن هذه التجربة فريدة ومميزة وكانت بمثابة قفزة نوعية في حسم الدعاوى والدليل تعميمها على المحافظات الاخرى.

بالمقابل يرى المواطن (ض،ع) صاحب دعوى أحيلت للمكتب، انها خطوة ايجابية من قبل مجلس القضاء حيث كنا في السابق نراجع مراكز الشرطة ويتأخر تحريك الدعوى وتحدث فيها بعض الخروقات، كما يشيد الكثير من المراجعين بأهمية سرية العمل في هذه المكاتب لان في السابق كانت التحقيقات تجرى في المراكز التي تقع في مناطق سكناهم مما يجعل بعض القضايا الخاصة عرضة للتداول وتؤثرفي سير التحقيق بشكل صحيح.

بعد مدرسة المغرب.. ٦٥ ألف دولار ستنقذ العراقية في الهند من شبح الإغلاق

وائل نعمة

عاملون في مدارس الخارج: الوزارة تعطينا مبلغا مقننا وتقول تدبروا أمركم بالباقي!

عدد من الطلاب في العاصمة الهندية دلهي من الجاليات العربية هجرت المدرسة العراقية هناك وتوجهت الى مدرسة اخرى "غير شرعية" تعود الى دولة عربية، أفتتحت مؤخرا. المدارس العراقية في الخارج هي بمثابة صرح دبلوماسي وثقافي ومرادف للسفارات ان لم تكّن افضل في بعض الحالات!وللعراق ٤٥ مدرسة توزعت في افضل الدول الغربية والعربية من لندن وفينا وموسكو وتونس وغيرها، لكن هذه المدارس تعرضت لعاصفة مالية قلعت البعض منها من جذورها. في مرحلة الحصار الاقتصادي في فترة التسعينيات من القرن الماضي اقر النظام السابق نظام التمويل الذاتي الذي طبق في بعض القطاعات مثل الصحة والصناعة،وطال ايضا المدارس العراقية في الخارج،الا ان بعد سقوط النظام استطاعت كل المؤسسات الحكومية ان تلغي نظام التمويل الذاتي وتستفيد من الميزانيات الانفجارية من دون الحاجة الى تشريع لالغائها، لكن وزارة التربية مازالت تحت هذا النظام وتبحث عن التشريع للتخلص منه.

مشكلة التمويل الذاتي

أضحت الاجور الدراسية التي تتقاضى من الطلاب مصدرا رئيسيا لتمويل المدارس في الخارج، ولاتبدو ملامح المشكلة مع البنايات التي تعود ملكيتها للحكومة العراقية، لكن المشكلة ظهرت بعد ذلك في البنايات المستأجرة. يقول احد العاملين في هذه المدارس " لم نعد نستطيع تحمل بدل ايجار بنايات المدارس وغرقنا في الديون وقمنا باخلاءها الواحدة تلو الاخرى "، اخلاء البناية يعني ان المدرسة قد اغلقت في تلك الدول وانزلت علمها.

المدارس العراقية في الخارج بدأت تتساقط الواحدة تلو الاخرى في ظل ازمة مالية، وهذا ماأكده مدير التبادل الثقافي في دائرة العلاقات الثقافية التابعة لوزارة التربية، حيث يقول الدكتور ميثم العزاوي لـ"المدى" " لدينا الان ١٠ مدارس عاملة فقط وربما في الايام القادمة سيتناقص العدد الى ٩ او ٨ ".

المدارس التي مازالت تحارب الاغلاق تقع على البنايات المملوكة للحكومة العراقية، وبرغم وجود بعض المدارس على اراض مملوكة للجانب العراقي الا ان المدرسة العراقية في مدريد مثلا تقع على ارض تصل مساحتها الى اكثر من ٣٠٠٠ متر مربع الا انها اغلقت لاسباب اخرى لاعلاقة لها ببدل الايجار، بل باهمال الوزارة هذه المساحة الكبيرة تركت حتى بدون "سياج" لان وزارة التربية وحسب قول بعض العاملين هناك لاتملك مخصصات "لتسييج " الارض، وتجاور الارض مؤسسة دينية مسيحية اسبانية بدأت تتجاوز عليها وتقتطع بعض الامتار وربما ستاخذها بالكامل وحسب القانون، حيث ينص القانون الاسباني على ان الارض اذا مر عليها ٣٠ عاما من دون ان تستغل فيحق الانتفاع منها، وربما المؤسسة الدينية سوف تستولي عليها على اساس حق الجار على جاره! على الرغم من ان وزارة الخارجية العراقية قامت "بتسييج " الارض بدلا من وزارة التربية التي تنتظر التخصيصات!

اما المدرسة العراقية في لندن فقد بيعت بعدد من الملايين واغلقت لان وزارة التربية لها وجهة نظر مختلفة، فتعتقد ان العراق بحاجة الى مدارس في الداخل بدلا من مدارس الطين و"الكرفانات" و"لسنا بحاجة الى مدرسة في لندن"، الغريب في الموضوع ان الملايين التي بيعت بها المدرسة في لندن والتي كان من المفروض ان توجه هذه الاموال الى جهة اخرى لمدارس في الداخل او الخارج لكن ماحدث وحسب قول بعض العاملين السابقين في مدرسة "لندن" تركت في ميزانية الوزارة ولم تستثمر ومن ثم اعيدت الى الميزانية الحكومية من دون ان ينفق منها حتى ولا أي فلس.

مدرسة الرباط

كانت اخر المدارس التي اغلقت هي المدرسة العراقية في الرباط، حيث قامت وزارة التعليم المغربية في العام الماضي باغلاقها وذلك في عقب توجيه اتهامات لها بمخالفتها قانون التعليم بالقطاع الخاص ونشر التأويلات الدينية لطائفة معينة في صفوف التلاميذ. وجاء القرار على خلفية شكوى قدمها عبد الرزاق الشمري، عراقي مقيم بالمغرب، ضد مديرة تلك المدرسة بتهمة الترويج لمذهب معين، عقب طرد المدرسة لأطفاله الثلاثة "لأسباب طائفية" على حد زعمه. لكن رحاب محسن مديرة المدرسة نفت في تصريحات صحافية طرد التلاميذ الثلاثة، واعتبرت قرار إغلاق مؤسستها بالجائر والمتسرع ,كما نفت ترويج المدرسة لأي مذهب ديني معين. وقالت "إن أصل المشكلة يعود إلى إصابة إحدى ابنتي "الشمري" إثر حادث بسيط. لكن رد فعل الأب كان هو التهجم على المدرسة وافتعال مشكلة". كما قامت وزارة التربية ودائرة العلاقات الثقافية العراقية بارسال لجنة لمتابعة المناهج، حيث ذكر في ذلك الوقت مدير العلاقات الثقافية لـ"المدى" "وجدنا المناهج متطابقة مع المناهج العراقية المعتمدة في وزارة التربية ولايوجد اي ترويج لمذهب ديني معين".

وكانت المدرسة قد أسست سنة ١٩٧٧ وتستقبل قرابة ٤٧٥ تلميذاً في المستويات الابتدائية والثانوية. وجاء توقيت الإغلاق غير ملائم حيث لا تفصل سوى أسابيع عن فترة الامتحانات النهائية بالنسبة لبعض الأقسام، وارتأت المديرة ان يكمل التلاميذ الدراسة عن طريق الانتساب بدون دوام رسمي بل فقط يأتي الطالب لاداء الامتحانات، ويشير مدير التبادل الثقافي الى " ان هذه السنة كانت اخر سنة ولن تستقبل المدرسة العراقية في الرباط بعد ذلك اي طالب ".

تهديد بالاغلاق

اما المدرسة العراقية في صوفيا وحسب قول مدير والوزارة ارسلت ٥٠ الف يورو فقط وقالت تدبروا امركم بالباقي ". بالاضافة الى المدرسة في بوخارست والتي يشير مدير التبادل الثقافي الى انها "مدينة للبناية التي تشغلها بـ ٤٠ الف يورو والمشكلة مازالت قائمة واننا قد رفعنا مذكرة الى وزير التربية ولانتيجة تذكر الى الان ".

المدرسة العراقية في الهند قد تكون المدرسة الثانية بعد الرباط التي ستغلق، الديون المتراكمة عليها قد تؤدي الى اغلاق ابوابها امام طلابها الـ ١٥٠ من جنسيات مختلفة، المدرسة تقع في بناية مستأجرة بقيمة ٦٥ الف دولار سنويا، والاجور الدراسية تكفي فقط لسد احتياجاتها الاعتيادية بالاضافة الى اجور الكادر التدريسي، يقول احد التدريسيين هناك " ان المدرسة تتكفل بالمصروفات كل سنة عن طريق اعطاء مبلغ لصاحب البناية وابقاء قسم اخر، ولكن هذه السنة لن نستطيع ان نماطل مع المؤجر"، ومدير المدرسة من الشخصيات المهنية باعتراف مدير التبادل الثقافي الذي يذكر " ان غسان فليح مدير المدرسة قد حقق الكثير من الانجازات في رفع مستوى المدرسة ونعتمد عليه في حل المشكلة".

نجاحات رغم العقبات

المدرسة لها نشاطات واسعة ومثلت العراق في الكثير من الفعاليات العالمية وحصدت جوائز ومراتب اولى في مسابقات الكومبيوتر والرسم والرياضة بالرغم من ان المدرسة لاتملك غير جهازي "كومبيوتر"، واحد في غرفة المدير، والاخر لباقي الطلاب الـ١٥٠. الدكتور ميثم العزاوي يؤكد ان "المدرسة نالت الكثير من خطابات الشكر وحققت نجاحات في المستوى العلمي ".هذا الضعف في التجهيزات والاثاث يعود الى سبب ارهاق المدرسة بالايجار الذي لو كان مؤمنا لها لكانت استثمرت المبالغ في تطوير المدرسة في كل الجوانب.

وعلى الرغم من الامكانيات المتواضعة للمدرسة من اثاث ومن وسائل توضيح و"سبورات" التي اصبحت غير صالحة للكتابة و"رحلات" قديمة الا انها استطاعات ان تكسب عددا من الطلاب بعد ان تناقص عددهم في ٢٠٠٧ الى ٨٥ طالبا فقط بسبب تدهور الوضع التعليمي ومستوى الاثاث والبناية وبسبب افتتاح المدرسة الاخرى بعد ان كان عددهم ٢٥٠ طالبا!

مدارس اخرى

ادى افتتاح مدرسة لاحدى البلدان العربية الى ترك العديد من الطلاب في المدرسة العراقية مقاعدهم، لاسباب تتعلق بكفاءة الكادر التعليمي في المدرسة الجديدة و الذي يتقاضى فيها كل مدرس ٧٥٠ دولاراً شهرياً بالمقابل في العراقية ياخذ ٢٥٠ دولاراً، ما ادى ايضا الى هجرة المدرسين وخصوصا الجيدين، وتضطر العراقية الى ان تقبل المدرسين من الدرجة الثانية الذين يقبلون بالراتب المخفض، المدرسة الجديدة اغرت الطلاب بالاثاث المميز واستخدام احدث وسائل الايضاح مثل "الداتا شو" والبناية الراقية التي يدفعون لها بدل ايجار ٣٧٠ الف دولار، كما ان الطلاب الذين يسكنون بعيدا عن هذه المدرسة ويدرسون في العراقية بسبب قرب المسافة، وفرت لهم ادارة المدرسة الجديدة باصات حديثة للنقل من والى البيت حتى تكسب اكبر عدد منهم.

مدير التبادل الثقافي يقول " هناك سياسات تقف ضد العراق وضد النظام الجديد ومن ضمنها هذه المدرسة التي تحاول ان تاخذ مكان المدرسة العراقية". انتقال الطلاب اليها ادى الى خسارة العراقية الثقل الاكبر في التمويل لان الطلاب الاثرياء، غادروها الى المدرسة الجديدة، احد العاملين هناك يذكر " الطلاب الاثرياء يدفعون ٢٥٠٠ دولار بينما الجنسيات الاخرى لاتدفع اكثر من ١٠٠٠ دولار في احسن الاحوال ".

لا حل للديون

مشكلة الديون التي تهدد المدرسة العراقية في دلهي مازالت دون حل، مدير التبادل الثقافي يذكر ان المديرية ارسلت الى وزارة التربية تطلب حلا وقرضا لانهاء ازمة المدرسة، ويؤكد ان "المدرسة لن تغلق وان الحل البديل سيكون بتحويلها الى بناية اخرى ارخص". على الرغم من ان البناية القديمة ليست بالمستوى المطلوب فكيف سيكون الحال مع بناية بسعر ارخص، خصوصا ان الايجار يعتبر رخيصا لانه ايجار قديم. وعلى مايبدو ان دائرة العلاقات الثقافية تعتمد على مدير المدرسة الذي يصفونه بـ" الشاطر " بانه سيتدبر المبلغ وعلى مايبدو ايضا ان لاحل يلوح بالافق سيأتي عن طريق الوزارة.

وفيما يتعلق بالغاء التمويل الذاتي "سبب المشكلة " تؤكد مديرية التبادل الثقافي انها قدمت الكثير من الخطابات والكتب الرسمية التي ارسلت قبل اشهر عديدة الى امانة مجلس الوزراء ولم يحصلوا على اية نتيجة بعد، وتشير الى ان الغاء التمويل الذاتي سينهي مشاكل المدارس من الايجار وتطوير الاشراف التربوي "غير موجود الان" والسيطرة على الكادر الذي لايعين الان من العراق. المديرية تنوه الى ان" الوزارة قدمت بعض التسهيلات بدفع الماء والكهرباء ومرتب المدير لرفع الثقل عن كاهل المدرسة". والجدير بالذكر ان مرتب المدير لايتعدى الـ ١٢٥٠ دولارا فقط، بينما مرتب مدير المدرسة الجديدة ١٢ الف دولار بالاضافة الى تخصيص سيارتين للاستخدام الشخصي.

من ٤٥ مدرسة في الخارج الى ٩ فقط والسبب ضعف التمويل!

طلاب المدرسة العراقية في الهند

المدرسة العراقية المغلقة في المغرب